ملاحظات على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ *

الدكتور فايز صايغ

١ ــ نوفمبر ــ شهر التجني :

تقترن ، في الخاطر العربي ، ذكرى شهر نوفمبر (تشرين الثاني) بعمليات التجني الدولي على حقوق الشعب الفلسطيني والعدوان على وجوده وكرامته . ففي ذلك الشهر ، وعلى مدى خمسين عاما ، صدر اخطر ما اتصل بالقضية الفلسطينية من تعهدات وقرارات دولية .

في ٢ نوفمبر ١٩١٧ ولدت القضية الفلسطينية رسميا بصدور وعد بلفور عن الحكومة البريطانية ــ وعدا قطعته بريطانيا على نفسها وتعهدت فيه بان تفعل ما بوسعها من اجل انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين .

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، أقرت الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة مشروع تقسيم فلسطين واصدرت توصية بتنفيذه .

وبعد انقضاء نصف قرن على ميلاد القضية ، اي في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، اصدر مجلس الامن التابع للامم المتحدة القرار رقم ٢٤٢ ، والذي رمى الى تصفية القضية تصفية كاملة ونهائية ، في مجال ازالة اثار احدث عدوان اسرائيلي .

في اعتقادي ، ان ثالثة هذه الاعتداءات الدولية على فلسطين وشعبها كانت اخطرها واوقحها . اي ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ فاق ــ في تطاوله على الحقوق القومية والانسانية للشعب الفلسطيني ــ كلا من توصية الجمعية العامة بتقسيم فلسطين واقامة دولة يهودية على الجزء الاكبر من ترابها ، وكذلك الوعد البريطاني بانشاء وطن قومي يهودي في فلسطين ، ذلك الوعد الذي ما لبث ان تسرب الى صك الانتداب الصادر عن عصبة الامم واصبح جزءا منه . اقول ذلك استنادا الى واقع ان قرار مجلس الامن ــ وحده ، وخلافا للوثيقتين الاوليين ــ قضى بما يلي :

اولا : ان قرار مجلس الامن القى على الدول العربية « واجب » القبول باسرائيل كدولة قائمة ذات سيادة كاملة وذات حقوق في الوجود والسلامة الارضية والاستقلال السياسي والامن تساوي حقوق الدول العربية نفسها ، كما انه ربط اداء الدول العربية لهذا الواجب المزعوم بوفائها بالتزاماتها الدولية المنبثقة عن عضويتها في الاسرة الدولية وابرامها ميثاق الامم المتحدة ، وبحقها في المطالبة بانسحاب اسرائيل من اراضيها . ففي حين كان وعد بلفور تعهدا من جانب واحد ، قطعته على نفسها دولة اجنبية ، بانشاء جسم غريب في فلسطين ، وفي حين كان قرار الجمعية العامة توصية ، موجهة الى

* ان جميع الآراء والاحكام التي يحتوي عليها هذا المقال لا تعبر سوى عن رأي كاتبه ، وليست معبرة عن رأي او موقف أية هيئة او منظمة او مرجع آخر على الاطلاق .